القانون الجنائي في عيون الفاعلين القانونيين بحث في التمثلات الاجتماعية: مقاربة اثنوميتودولوجية

criminal law in the eyes of legal actor's research into social representation and an ethnomethodology approach

أمينة غول*
جامعة باجي مختار-عنابة
Amina Ghoul
Badji Mokhtar-Annaba University
aminaaa036@gmail.com

محمد كريم فريحة
جامعة باجي مختار-عنابة
Mohammed Karim Friha
Badji Mokhtar-Annaba University
Frihadz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/12/29 تاريخ القبول: 2021/06/10 تاريخ النشر: 2023/04/16

الملخص: تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى محاولة تحقيق الفهم العلمي لتمثلات الاجتماعية للفاعلين القانونيين والمتقاضين نحو السياسة الجنائية (القانون الجنائي) حتى يتسنى الاستفادة منها في المجالين العلمي والعملي؛ أي الكشف عن الواقع الامبريقي للقانون الجنائي (أو قانون العقوبات كما يطلق عليه في الجزائر) الذي يستند إلى القاعدة القانونية الشهيرة لا جريمة ولا عقوبة لا بنص قانوني، لقد رأينا في التيار الاثنوميتودولوجي من أكثر المداخل السوسيولوجية ملائمة في تصوير الواقع الأقرب موضوعية لهذه الدراسة وفي تفسيرها تفسيرا شاملا وأكثر مصداقية. وقد أسفرت هذه الأخيرة على مجموعة من النتائج أهمها:

أن هناك إجماع بين المتقاضين (المسبوقين قضائيا) يدور حول اللاعدالة القانونية ناتجة عن الفعل (عن أي قانون أتحدث نحن نعيش في مسرحية بعنوان حياة بلا قانون ولا عدل ...ماكنش قانون في بلادنا ...؛ القانون يطبق غير على زوالي...عدالة التلفون ...الحبس لرجال سيدنا يوسف ودخل للحبس...الخ) الغني يكون أقل عرضة للعقاب في إجابات المبحوثين مقابل نفس الفعل عند الفقير؛ وبالتالي الفاعل القانوني كملاحظ ومفسر للحقائق القانونية والاجتماعية محكوم بمرجعية ثقافية معينة، فالحكم على الأشياء أو السلوكات ومعرفتها لا يكون إلا من خلال ما يحمله الفرد من ثقافة مرجعية؛ ولذا حاولنا كباحثين اكتشافها امبريقيا عن طريق استقراء الواقع الاجتماعي والكشف عن الجانب الخفي والبلوغ إلى المعرفة التي ينتجها الفاعلون والمتقاضون إزاء القانون بالولوج إلى الحياة اليومية في المنظومة القضائية.

الكلمات المفتاحية: القانون؛ القانون الجنائي؛ التمثلات الاجتماعية؛ الفاعلين القانونيين؛ الاثنوميتودولوجيا.

Abstract: This study AIMS in its entirety to reach the scientific understanding of the social representations of legal actors towards criminal policy (criminal code), So That they Can benefit from them in the scientific and practical fileds; any disclosure of the imperial reality of criminal law or penal law It is also called in Algeria; it is based on the well-known legal rule neither crime nor punishment except in legal text , we have seen in the Ethnomethodology current from the most appropriate sociological inputs in depicting the most objective reality of this study and in its comprehensive and more. The latter has produced a series of result the most important of which is the results:

There is a consensus among the legal actors (gudicial officers) that there is legal disfairness

* المؤلف المرسل

resulting from the act (about what law I am talking about we live in a play with a life no law; no justice... There was no law ...the law applied to the meridian ...imprisonment for the men of our master Yusuf and imprisonment...)the rich are less likely to be punished in the answers of the respondents in exchange for the same action among the respondentes in exchage for the same action among the legal actor as an observer and social facts,it is govered by a specific cultural reference judging things and behaviors and their knowledge can only Be through what the individual holds from a refernce culture ;and we ;as researchers ;have tried to discover africa by extrapolating the social reality ,revealing the hidden side,and reaching the scientific knowledge That the actors produce towards the Law to access the daily life of actors in the judicial system

Keywords: law; criminal code; social represesntation; legal actors; Ethnomethodology.

1- مقدمة :

الإجرام أو الخروج على القانون الوضعي وما يشبهه من أعراف سابقة عليه وممهدة له أمر شائع منذ القدم فترتبط الجريمة بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فحيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها توجد الجريمة فتترك هذه الأخيرة على مختلف الأصعدة أثارا واسعة وأضرار جسيمة تستوجب تعاملا قانونيا وقضائيا للحد أو التقليل قدر الإمكان منها، فتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والجنائية فرضت ضرورة أنشاء آليات قانونية هدفها الضبط الاجتماعي ومواجهة الظاهرة الإجرامية، وكأي ظاهرة اجتماعية تضر بالمجتمع ومصالح أفراده شغلت مشكلة الجريمة والتي تتمثل في الخروج عن القانون بال الكثير من العلماء والمفكرين الذين يحصرون هممهم، منذ عهود سحيقة في معرفة أسبابها وعواملها؛ وطرق الوقاية منها، ولا جدال في كون السياسة الجنائية تعد آلية حاسمة أفرزتها جهود العلماء والفقهاء على مدى عقود من الزمن من أجل الكشف عن أسباب الخروج على القانون أي التصدي إلى ظاهرة الإجرامية بملاحقة مرتكبي الجرائم ومساءلتهم قضائيا بهدف غلق مسالك التحصن بالإفلات من العقاب فالجريمة أصبحت تدرس من جوانب مختلفة، المجرم والضحية والجريمة بالإضافة إلى السلطة القضائية.

تعتبر المعايير القانونية من بين المبادئ التي يمثل انتهاكها أو مخالفتها خروجا على حدود التسامح في المجتمع مهما كانت درجة التمايز داخله، ومن أجل تأكيد أهمية هذه المعايير وإجبار الناس على الامتثال لها توجد مجموعة عقوبات تحددها الدولة، هذا وتمثل القوانين درجات مختلفة إزاء السلوك الخارج عن القانون فبعض المعايير القانونية التي تحرم سلوكا معينا، تدعم بواسطة كل أقسام المجتمع تقريبا ومن ثم فإن السلوك موضع النظر يعتبر أساسيا لرفاهية الجماعة، بينما تعتبر المعايير المتضمنة في القوانين الأخرى ذات تدعيم اقل نفي السلوك الاجرامي مثل القتل والزنا...، قد يكون موضع الاستهجان الشديد، بينما يوجد سلوك أخر يعتبر مستهجنا

من الناحية القانونية، ولكنه أقل استهجانا من جانب المجتمع أو الجمهور، هذا وعلى الرغم من أن الناس يختلفون بصدد صدق المعايير الاجتماعية والقانونية، إلا أنه يوجد ثمة اتفاق على الحاجة إلى الخضوع للقانون الجنائي بوجه عام.

فالقانون إذن هو أصل الجريمة، وأساس تجريمها كما سبق أن ذكرنا، فهي فعل يجرمه القانون ويعاقب عليه مرتكبه حسب نصوص قانونية، وإذا كانت القيم والمعايير الاجتماعية نسبية تختلف من مجتمع لأخر ومن ثقافة لأخرى، فكذلك القانون نسبي، ولذلك فأن الجهل بالقانون لا يكفل البراءة من أحكامه.

فالفعل يجرم -أي يصبح جريمة من الناحية القانونية- إذا اعتقد المجتمع أن هذا الفعل يضر المصلحة الاجتماعية العامة كما تتراءى له، أي عند الخروج على المعايير القانونية التي وضعها المجتمع، فيتدخل فيه بالتشريع ويحدد له العقوبات، أكان هذا الاعتقاد في محله أم لا، وهذا هو المعنى الاجتماعي للجريمة، فهذه الأخيرة خروج عن القانون الوضعي الذي يرعى المصلحة الاجتماعية كما يراها المجتمع.

لا شك أنه من الصعب على الباحث التطرق إلى موضوع التمثلات الاجتماعية نحو السياسة الجنائية وبالتحديد (القانون الجنائي) بالدراسة ذاك أنه متعدد المداخل، فيعالج من الجانب الفلسفي كقيمة ومن الجانب السياسي كنظرية، أما من الجانب السوسيولوجي فيعالج كظاهرة وواقع اجتماعي يربط المجتمع بمؤسسات الدولة، ويقوم بإنتاج مجموعة علاقات اجتماعية معينة، وتأخذ كل سياسة صبغتها المحلية حسب ثقافة المجتمع التي تنشأ فيه تنحصر اغلب الدراسات في حقل الإجرام في اتجاهين الأول يبحث في الأسباب المؤدية إلى الجريمة وهو الاتجاه السببي والثاني يهتم بالدراسات التقييمية للبرامج الوقائية والعلاجية والسياسة الجنائية بصفة عامة وهنا تندرج دراستنا (تمثل الفاعل القانوني نحو قانون العقوبات الجزائري) وهو نتيجة للاتجاه الأول أي رد الفعل الاجتماعي تجاه السلطة، مما جعله يكتسي أهمية بالغة خصوصا في مجتمعنا الجزائري كون هذا الأخير لم يحظى بالقدر العلمي الكافي من الاهتمام خاصة من الناحية السوسيولوجية. من خلال ما سبق ذكره سنحاول الإجابة عن السؤال التالي:

- تجرم الأفعال في كل دول العالم بموجب قانون جنائي؛ فما هي التمثلات الاجتماعية التي يحملها الفاعلين القانونيين (المحامين، المسبوقين قضائيا) نحو القانون الجنائي (قانون العقوبات الجزائري)؟

2-أهمية الدراسة :

تتجلى اهمية هذه الدراسة في:

- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة من الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، كون هذا الموضوع لم يحظى بالقدر العلمي الكافي من الاهتمام خاصة من الناحية السوسيولوجية، ولذلك رأينا أنه من الأهمية البحث في أوساط الفاعلين القانونيين والمتقاضين عن التمثلات التي يحملونها نحو القانون الجنائي كفاعلين ومتفاعلين أساسيين.
- ✓ على اعتبار أن المجلس القضائي هو نقطة تلاق للإفراد من فئات عمرية مختلفة ذات توجهات مختلفة وأيديولوجيات متباينة، فأنه فضاء مثالي وأرضية بحث مناسبة باعتباره يعبر بشكل دقيق عن مختلف الأوضاع التفاعلية للأفراد وتؤطرها منظومة من القيم وتمثلات يحملها الأفراد عن السياسة الجنائية بشكل عام والقانون الجنائي أو قانون العقوبات بشكل خاص.
- ✓ بالإضافة إلى أنه تتجلى أهمية هذه الدراسة من أهمية المنهجية المستخدمة "المقاربة الاثنوميتودولوجية" بمحاولة الكشف عن موضوع الدراسة والوصول إلى فهم أعمق لها انطلاقا من الواقع الموضوعي من دون أي أحكام أو فرضيات مسبقة.
- ✓ أنتاج القانون دون محاولة دراسته دراسة علمية قد يطرح عدة إشكالات مثلا عن روح القانون هل القانون يتم إنتاجه من المجتمع وأعرافه وتقاليده كمحددات أساسية للتشريع أم هومن أنتاج قوانين غربية تتعارض مع الشريعة الإسلامية... أي تجاوز النظرة الفوقية والخارجية للقانون التي تحول دون فحص للنصوص القانونية والمؤسسات القانونية (العمل بوسائل وادوات علم الاجتماع داخل المجال القانوني) لذا من المهم فتح المجال للمقاربة السوسيولوجية لفهم القانون والبحث والتعمق في خباياه.
- ✓ أنه بحث أكاديمي محايد يسعى بكل جهد إلى الوصول للحقيقة المجردة بعيدا عن أية نزعة سياسية.

3-أهداف الدراسة :

ترمي دراستنا في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ➢ الكشف عن التمثلات الاجتماعية التي يحملها الفاعلين القانونيين والمتقاضين (المحامين؛ المسبوقين قضائيا...) نحو القانون الجنائي؛ هذا الإطار المرجعي الذي يشكل الطبقة المظلمة التي يجب الكشف عنها وتقيمها داخل المجتمع.

- الإحاطة والفهم العلمي وكذا التعرف على ذهنية الفاعل في حقل العدالة أو المنظومة القضائية وثقافته من خلال تفاعلاته وممارسته اليومية.
- بلوغ المعرفة التي ينتجها الفاعلون والمتقاضون إزاء القانون السياسة الجنائية (القانون الجنائي) بالولوج إلى الحياة اليومية للفاعلين في المنظومة القضائية، ومعايشة موضوع الدراسة ميدانيا.
- تجاوز النظرة السوسيولوجية المراقبة للقانون فلا يمكن للسوسيولوجي أن يدرس أي ظاهرة اجتماعية والتي تتميز بالتعقيد والتشعب في المجتمع دون استحضار القانون كمنظم له.
- يكمن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في وضع تصور واضح ومفهوم عن القانون الجنائي (وقضية الصراع بين السلطة والحرية) وذلك بالوقوف على حقيقة العلاقة بين القاضي والمتقاضي الحاكم والمحكومين، بين سلطة الامر وبين المؤتمرين بها، بين الذين يملكون السلطة والذين يمتثلون لها في المجتمع الجزائري.

4-مفاهيم الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم وصياغة التعاريف من المهام الصعبة على الباحثين في العلوم الاجتماعية، لأن الباحث في ميدان السوسيولوجيا يتعامل مع ظواهر اجتماعية متغيرة ومرنة، وتمثل المفاهيم الأدوات الفكرية التي يستخدمها الباحث، والتي يجب استيعابها قبل الخوض في الدراسة وقد تتعدد الآراء حول مدلولها.

4-1-تعريف القانون :

اصطلاحا: تطلق كلمة Law على العلاقات الضرورية التي تنجم عن طبائع الأشياء كما يعرفه مونتسكيو، سواء كانت العلاقات طبيعية ثابتة فيقال في الفيزياء "قانون الجاذبية" أو كانت علاقات اجتماعية وهي في الغالب أقل إطرادا من العلاقات الطبيعية، فيقال في الاقتصاد: "قانون العرض والطلب".

ويقصد بكلمة قانون أحيانا مجموعة من القواعد والمبادئ الملزمة في ناحية معينة الشؤون الاجتماعية فيقال القانون العام ويقصد به مجموعة القواعد والنصوص التي تحكم العلاقات الاجتماعية وتكون الدولة طرفا فيها مثل قواعد كل من القانون الدولي والدستوري والاداري والجزائي أو يقال "القانون الخاص" ويقصد به مجموعة القواعد والنصوص التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الافراد بعيدا عن الدولة صاحبة السلطان مثل كل من القانون المدني والتجاري وأصول المرافعات، كما يقال "القانون المدني" ويقصد به مجموعة النصوص التي تنظم حقوق

الفرد الخاصة وأحواله الشخصية بوصفه عضوا في أسرة كما تنظم حقوقه المالية الناشئة عن مزاولة اوجه النشاط المختلفة بوصفه عضو في المجتمع (عبد الحميد وآخرون. 2010. ص. 17).

اصطلح علماء الاجتماع على تعريف القانون بمثابة "مجموعة من القواعد العامة والمجردة والملزمة، التي تنظم العلاقات بين الأشخاص في الحال والمستقبل، وتقترن بجزاء في حال مخالفتها"(محمدي. 1998. ص3).

أي أن القانون يتحكم بدوره في القانون، بل ويلزمه في اغلب الحالات بإعادة النظر في أحكامه، ليدفع به إلى توليد قواعد قانونية جديدة أكثر ملائمة لمتطلبات العصر، أي أن الزمن والقانون -أمر لا محل فيه للجدل فقد جعل القانون لعدد من المقاييس الزمنية أثار قانونية، بل ويستخدمها كوسائل قضائية وادوات تشريعية كما الحال بالنسبة لمنظور الاجل، والتقادم، والمدة... (الثعالبي. 2016. ص.5).

إجرائيا: مجموعة قواعد تنظم العلاقات الاجتماعية وتحميها الدولة وتفرض احترام الناس لها أي أن القانون عام بطبيعته لا يوجد من اجل فرد واحد بل للناس كافة أو لطائفة معينة غير محدودة منها والقانون منظم بوظيفته، أي أن حكم القانون ينظم جميع العلاقات والأفعال والحوادث، ويمثل القانون أيضا بالظاهرة الاجتماعية لارتباطه بالمجتمع فلا وجود له إلا بوجود هذا المجتمع ويمثل الواقع والحقائق الاجتماعية المادة الأولية التي يستعملها القانون لصنع الأدوات التي يعتمدها في إطار تنظيم المجتمع القانون.

2-4-قانون العقوبات (القانون الجنائي) :

اصطلاحا: ويقال "قانون العقوبات" penal code ويقصد به: مجموعة النصوص والقواعد القانونية التي تبين الافعال المجرمة وتحديد عقوبة كل منها القواعد التي تحدد الأفعال التي جرمها المشرع والعقوبات والتدابير المقررة لها. وعرف أيضا بأنه: مجموعة القواعد المحددة للأفعال المخلة بالنظام المجتمع التي يعتبرها المشرع جرائم ويبين الجزاءات والعقوبات المقررة لها أو جزاءات أخرى بديلة أو متممة لها كالتدابير الاحترازية.

يعد قانون العقوبات جزءا أساسيا هاما من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي الذي تمارسه السلطة على أفراد المجتمع فالسلطة تتولى وضع هذا القانون والسلطة ذاتها تشرف على تنفيذه بالوسائل الممكنة التي تقهر الفرد على الالتزام به واحترامه، وهذا هوما يقصد بالعقوبة التي تمثل رد فعل المجتمع تجاه إنحراف الفرد عن القيم والمعايير الاجتماعية التي يضعها المجتمع وتجسده السلطة بنص معين من نصوص القانون ودون هذا النص لا يجوز العقاب اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص (إبراهيم. 2009. ص. 150).

إجرائيا: هو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي يعبر عن ردة فعل المجتمع من السلوك الأثم ينحصر في مجموعة من القواعد التي تسنها الدولة في تحديد كل جريمة وتوقيع العقوبة القانونية المناسبة لها.

4-3-التمثلات الاجتماعية :

اصطلاحا: ورد مفهوم التمثلات الاجتماعية في موسوعة علم الاجتماع بأنه مفهوم مهم في السيميولوجيا (علم العلامات) وفي علم اللغة والماركسية والحركات النسوية ويدل على طريقة إعادة بناء صياغة المعنى كما أنه شكل من اشكال المعرفة الفردية والجماعية التي تختلف عن المعرفة العلمية، وتحتوي على معالم معرفية نفسية واجتماعية متفاعلة فيما بينها، التمثلات تهدف إلى إعادة أنتاج الواقع الاجتماعي المعاش كفعل فكري أو ذهني وظيفته الربط بين شخص وموضوع، وبطريقة اخرى التمثل هو إعادة إنتاج ذهني لحدث مادي أو معنوي أو فكرة مرتبطة بصورة معينة (مارشال. 2007. ص 368).

التمثلات الاجتماعية تمثل الرابط بين الفرد وجماعته فلكل جماعة ما يميزها من تقاليد وممارسات... وهي موضوعة على حسب سيرورة التفاعل الاجتماعي والتغير الاجتماعي لتشكيل معرفة مشتركة خاصة بأبناء الجماعة الواحدة، فهي تعمل اذن على توجيه سلوك الفرد وقراراته كما تؤثر أيضا على تكوين أفكاره ومواقفه وآرائه (pascale Moliner. 2001. p08).

يشير التمثل الاجتماعي كبناء اجتماعي معرفة عامة ينشأ عبر القيم والمعتقدات المشتركة والذي يولد نظرة مشتركة للأشياء والتي تبرز خلال التفاعلات الاجتماعية (قريشي وآخرون. 2010.ص. 2010).

يرى موسكو فيسي أن التمثلات نسق من القيم والمفاهيم والسلوكيات المرتبطة بسمات ومواضيع يحدد معالمها الوسط الاجتماعي ومنتوج للفكر الإنساني وصيرورة بواسطتها يتحكم الفرد في محيطه (Bernard dantier. 2007. Pp. 6_8).

جوهر المعرفة لاعتقاداتنا الدينية والأيديولوجية السياسية والاجتماعية، ولنظمنا الخلقية ولنظرياتنا العلمية المشتركة والمحددة في ضوء الاطر الاجتماعية المحيطة بنا (مكلفين وروبرت واخرون. 2002.ص239).

وقد أكد موسكو فيشي على كون التمثلات الاجتماعية نوعا من المعرفة الخاصة بالمجتمع، ونسق معرفي-نفسي تلعب دورا الجسر الذي يربط بين ما هو فردي وما هو اجتماعي، بحيث تسمح للأفراد الجماعة بالتفاهم من خلال التواصل داخل بنية ديناميكية المعرفة (serge Moscovici. 1990. p368)

اجرائيا: هو مجموعة من المعتقدات والتوقعات تتشكل في ذهنية الفرد (الفاعلين القانونيين والمتقاضين. الخ) وقد تكون نابعة من ذاته نتيجة الخبرة والمستوى التعليمي والمعرفي والثقافي لدى الفرد بالإضافة إلى التجارب السابقة وقد تكون مكتسبة من البيئة التي ينتمي اليها أي من مجموعة القيم والأعراف والمعتقدات وعملية التنشئة الاجتماعية بمختلف مراحلها ونتيجة لذلك تكون التمثلات الاجتماعية مكتسبة من البيئة الاجتماعية والمجتمع واحكامه المسبقة وقوالبه الجاهزة فهي تعبر عن الفرد كما تعبر عن الجماعة التي ينتمي إليها.

4-4-الفاعلين القانونيين :

اصطلاحا: الشخص القانوني أو رجل القانون هو "الكيان الذي يمكن أن تتعلق به أثار قانونية" أو "كل كائن صالح لاكتساب حقوق وتحمل الواجبات" (جمال وآخرون. 1988. ص419). أو كل من هو أهل للتمتع بالحقوق والواجبات وممارستها، فالقانون لا يهتم بوصفه كيان مستقل بل لكونه فردا في المجتمع له دور فعال في تنظيم المجتمع وتلبية حاجاته.

لم يخلق القانون مفهوم الشخص القانوني من العدم بل من الواقع أي الإنسان وهو كائن اجتماعي بطبيعته يتعامل مع غيره يؤثر ويتأثر يعرف رجل القانون أو الشخص القانوني من خلال الدور الذي يتولاه في إطار المجتمع ولا ينظر إليه من خلال تكوينه المعنوي (الجسد والروح).

إجرائيا: وهم اشخاص فاعلين في المجال القانوني لهم وجود ذاتي وحقوق يتمسكون بها وعليهم واجبات يتعين الالتزام والقيام بها وفي ه>ه الدراسة وقد شمل هذا المفهوم في هذه الدراسة كل من المحامي والمسبوق قضائيا.

5-4-الاثنوميتودولوجية :

اصطلاحا: يتكون المصطلح من مقطعين: يتكون المقطع الاول من الكلمة اليونانية Ethno التي تعني الشعب أو الناس أو القبيلة أو السلالة، أما المقطع الآخر Méthodologie فيشير إلى المنهج أو الطريقة ومن ثم يمكن ترجمة هذا المصطلح على اعتبار أنه يعني دراسة المناهج الشعبية أو الطرق التي يستخدمها الناس في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية، هذا المصطلح اما على صعيد النظرية فقد حدد جارفينكل المقصود بالاثنوميتودولوجيا بقوله "أن الدراسات الاثنوميتودولوجية تحلل أنشطة الحياة اليومية تحليلا يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة، وتحاول أن تسجل هذه الأنشطة وتجعلها مرئية ومنطقية وصالحة لكل الاغراض العلمية، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الطرق التي يسلكها اعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الالفة بالأحداث والوقائع.

ويوضح "معن خليل عمر" بإسهاب المقصود بهذا التعريف ذاهبا إلى أن الاثنوميتودولوجيا تهتم بدراسة الفعل الاجتماعي العملي الذي يقوم به الفاعل فعلا بشكل مستمر ودوري (رتيبي-روتيني) وبالذات عند العوام من الناس أكثر من خواصهم، مرادها في ذلك معرفة انعكاساته عليهم، وهل لهم رغبة بفعله وراضون به أم مفروض عليهم؟ وذلك لإثبات حقيقة مفادها أن الفاعل ليس بإمعة واداة طيعة يفعل ما يقال له أو يؤمر به على نحو ما تقره الوضعية والوظيفية، فالفاعل يملك ارادة وعقلا بفاضل بهما بين البدائل المتاحة له في محيطه الاجتماعي وما تم تفسيره من قبل هاتين النظريتين بهذا الخصوص لا يخرج عن كونه احكاما فضفاضة وجائرة نابعة عن رؤية غير متعمقة بجزئيات فعل الفاعل (كريب. 1999.ص102).

اجرائيا: من بين النظريات السوسيولوجية التي تعتمد على المنهج الكيفي تهتم بدراسة الحياة اليومية في اوضاع التفاعل الاجتماعي الطرق التي يعيش بها الناس حياتهم اليومية، وقد تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كمقاربة سوسيولوجية للبحث في انطلاقا من جملة والافكار والقيم والقواعد والخبرات وتجارب الحياة اليومية (المجالس القضائية والمحاكم) التي يحملها الفاعلين (المحامين والمسبوقين قضائيا) عن القانون الجنائي، أو قانون العقوبات أي تمثلاتهم العقلانية التي يكونوها خلال التفاعل مع الاخرين ومن خلال المعاني الذاتية التي يضفيها هؤلاء الافراد على أفعالهم.

5-المقاربة النظرية : النظرية الإثنوميتودولوجية

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة وفي الظواهر الإنسانية كموضوع للبحث بصفة خاصة، فتعد النظرية العلمية نقطة البدء الأولى والهامة بحيث هي التي تمد للباحث بإطار تصوري ونسق فكري استنباطي متسق حول الظاهرة، وهي التي تساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي يجب عليه دراستها وهي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره بل ومساره حيث أن جدية البحث السوسيولوجي تتجلى من قدرة الباحث على اختيار النظرية المناسبة لبحثه.

تشير زينب شاهين بأن الاثنوميتودولوجيا تيار أسسه هارولد غار فينكل 1917-2011، تنخرط الإثنوميتودولوجيا أو كما يطلق عليها البعض" المنهجية الشعبية" أو "النظام الاجتماعي" فيما يسمى الميكروسوسيولوجيات، تقوم على مبدأ الإنجاز الاجتماعي بفعل ممارسات معقولة يقوم بها الفاعلين الاجتماعيين، فالفاعل الاجتماعي يستعمل مجموعة من المعارف في إدراك وضعيته الاجتماعية ويقوم بوصف هذه الوضعية تبعا للسلوك الذي يباشره في الحياة اليومية.

ومنه أتاح هذا التيار إعادة رسم خارطة التفكير السوسيولوجي الذي كانت تهيمن عليه الماكروسوسيولوجيا فأعادت الاثنوميتودولوجيا الاعتبار إلى الفرد في أدائه اليومي بعيدا عن الأوصاف العلمية الدقيقة التي تتحدث عن الفاعل الاجتماعي من منطق الإحصائيات والأساليب الرمزية المجردة (شاهين. 1987. ص59).

أن النظرية الاثنوميتودولوجية تعد مقاربة منهجية تتوكأ على الفهم والتفسير ووصف الظواهر بطريقة غير سطحية لا تكتفي بالوصف فقط بل تتعدى ذلك إلى تحليل وتأويل الموضوع دراسته لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المقاربة الاثنوميتودولوجية كما صاغها هارولد غارفينكل اثناء عمل حلل فيه ماقام بتسجيله خفية من مداولات في قاعة المحاكم؛ فتبين له بعد تحليل التسجيلات أن هؤلاء الكتبة يظهرون كفاءة قضائية بلا تكوين قضائي مخصوص وكذلك القضاة المحلفين والسؤال الذي طرحه هو: كيف تأتيهم الخبرة دون أن يكونوا خبراء في القضاء؟ ومن أين لهم هذه القدرة القضائية على بلوغ حكم قضائي مختص دون أي معرفة تقنية به؟

إنهم يعيشون في مجتمع له أحكامه على الأشياء ويستعملون اجراءات ويكشفون عن منطق ينبع من الحس المشترك لإنجاز مهامهم، فكما يقول غارفينكل "أنني ازاء هيئة تصوغ منهجيتها هكذا كانت كلمة اثنوميتودولوجيا".

رفض"جارفيمكل" وزملاؤه الاساليب الكمية في البحث الاجتماعي كاستخدام الاستبيأن والاختبارات رفضا شديدا ذلك أن تفصل بين الباحث وموضوع دراسته، يسعى الاثنوميتودولوجي إلى معرفة افكار وقواعد سلوك المبحوث دون أي تدخل من طرف الباحث وهذا ما يتم تحقيقه من خلال الملاحظة، والمنهج التوثيقي.

يرى "جارفينكل" أن وظيفة عالم الاجتماع هي محاولة التعرف على الجوانب الخفية من الحياة الاجتماعية، تلك الجوانب غير المرئية والتي لا نشعر بها نظرا لأنها مألوفة جدا ومن ثم يجب الكشف عن هذه الجوانب وجعلها في متناول ادراك اعضاء المجتمع، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مخالفة القواعد أو المبادئ الخفية بطريقة مفاجئة تجعلنا ندرك الجوانب المألوفة التي تختفي وراء السلوك، اذ أن مخالفة المألوف من شأنها أن تكشف عن وجوده ومثال ذلك أن يحاول الباحث تعمد التصرف كما لو كان غريبا مع أعضاء اسرته مع تسجيل رد فعل اعضاء الأسرة اتجاه سلوك الباحث، وبذلك يتمكن من التعرف على القواعد السلوكية المتفق عليها داخل الأسرة، ويتضح مما سبق تحيز الاتجاه الاثنوميتودولوجي للاتجاه الكيفي (الحسان.2015.ص.99).

نحاول في هذه الدراسة بلوغ المعرفة التي ينتجها الفاعلون حول عالمهم، السجين أيضا ليس "غيبا ثقافيا" بلغة غارفينكل بل له تصوراته وتأويلاته للعالم، استخدمنا مفهوم التمثل الاجتماعي

عوضا عما يطلق عليه صاحب الاثنوميتودولوجيا بالمعرفة العملية أو (التفكير السوسيولوجي التطبيقي) ويحيل التمثل في دراستنا إلى جملة الصور والأفكار والقيم التي يحملها الفاعل عن حياته وعن القضايا والظواهر اليومية وسوف نذكر فيما يلي عرض المفاهيم الاساسية للاتجاه الاثنوميتودولوجي:

1-5 عالم الحياة اليومية :

يقول جارفينكل لعالم الاجتماع الذي يرغب في دراسة الحياة اليومية: "أنظر حولك وفي كل مكان، فسوف تجد أشخاصا عاديين يمارسون حياتهم بمختلف اوجه النشاط، وهذه القدرة على التحول في صلات متبادلة من خلال تلك الأنشطة، هي التي تجعل العالم الاجتماعي ممكنا، وعليك كعالم اجتماع أن تأخذ هذه الافعال الملموسة والمألوفة لدى الجميع، وأن تفحصها لكي يتبين لك كيف تقع ولماذا؟ من هنا دلفت الاثنوميتودولوجيا إلى مدار المؤسسات الرسمية لتفهم التفاعلات الاجتماعية بين العالمين ودخلت منازل الاسر لتتعرف على النسيج العلائقي الدي ينسج فيها، وولجت قاعات المحاكم، وترددت على مراكز الشرطة ونفذت إلى العيادات الطبية للاطلاع على ما يدور في أروقتها ودهاليزها من أنشطة تمارس على ارض الواقع (كريب.1999. ص. 102)

2-5-الفعل المنعكس :

ويشير إلى أن كثيرا من أنماط التفاعل التي تحدث بين اعضاء المجتمع تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية التي قاموا بتشكيلها في مواقف محددة، ونجد أن كثيرا من أنماط التفاعل بين اعضاء المجتمع تعتبر افعالا منعكسة، فالكلمات والاشارات والإيماءات التي تستخدمها اثناء عملية التفاعل، تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية، وتستخدم في تشكيل وتفسير واعطاء المعاني للعالم الاجتماعي.

3-5-البيئة المرتبطة بالمعنى :

وتشير إلى أن التفاعل المتبادل بين اعضاء المجتمع يتضمن معان تدركها عقولهم مباشرة، وهي معان تفوق دلالتها ومغزاها ما قد تدل عليه اشارة أو كلمة أو عبارة في حديث متبادل بينهم، ومن ثم فإن الاشارات أو الكلمات التي ترسل أو تستقبل أثناء عملية التفاعل بين اعضاء المجتمع، يكون لها معان ترتبط بموقف معين أو بيئة أو ظروف معينة، ومن الصعب تفسير عملية الاتصال الرمزي بين الاعضاء المتفاعلين، دون الحصول على بعض المعلومات عن هذا الموقف أو البيئة أو الظروف.

5-4-العقلأنية :

وتشير إلى أن مواقف الحياة اليومية تكشف عن ضرب من ضروب العقلانية، حيث أن الافراد يشتقون لأنفسهم مناهج عقلية رشيدة توجه سلوكهم، ولقد حدد جارفينكل مجالا تظهر فيها هذه الأنماط الرشيدة من السلوك وهي (لطفي والزيات. 1999.ص ص. 154-155):

- عندما يصنف الفرد الاشياء أو الناس أو يقارن بينها.
- عندما يزن الأمور أو يقدر خطأ محتملا
- عندما يبحث عن الوسائل التي تحقق اهدافه
- عندما يتنبأ بالأحداث.
- عندما يستخدم استراتيجية معينة.
- عندما يستعمل قواعد اجراء معين.

6- المسلمات الأساسية للاثوميتودولوجيا بين النظرية والتطبيق :

6- 1- دراسة الو اقع الروتيني للحياة اليومية والفهم الشائع عند الأفراد : يقول "جارفينكل "لعالم الاجتماع الذي يرغب في دراسة **الحياة اليومية** "أنظر حولك" وفي كل مكان فسوف تجد أشخاصا عاديين يمارسون حياتهم بمختلف اوجه النشاط، وهذه القدرة على الدخول في صلات متبادلة من خلال تلك الأنشطة، هي التي تجعل العالم الاجتماعي ممكنا، وعليك كعالم اجتماع أن تأخذ هذه الافعال الملموسة والمألوفة لدى الجميع، وأن تفحصها لكي يتبين كيف تقع ولماذا؟ (محمد. 1987.ص. 414).

تتناول الدراسات الاثنوميتودولوجية كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة اليومية (أنشطة، مواقف...) وهي تولي هذه الأنشطة العادية الروتينية في الحياة اليومية نفس القدر من الاهتمام الذي توليه للأحداث غير العادية.

تنهي الاثنوميتودولوجيا إلى أن الأفراد في إطار حياتهم اليومية يسلمون بأن سلوكهم طبيعي ومألوف الأمر الذي يؤدي إلى خضوعهم للقواعد الاجتماعية دون القدرة على ملاحظتها وتفسيرها يعتقد جار فنكل أن هذه الأنشطة الروتينية التي يزاولها الناس بحكم العادة يسيرها نوع من القانون الضمني غير المكتوب (شاهين، 1987.، ص. 78).

ويشير أيأن كريب سنة 1999؛ أن الاثنوميتودولوجيون يرتكزون في بحوثهم على ظاهرة الفهم الشائع بين الأفراد، أو كما يطلق عليها البعض "التوقعات الناشئة من الخلفية" وهي أشكال من المعرفة المستمدة والمسلم فيها دون شك (كريب. 1999.ص143).

حيث ترى الاثنوميتودولوجيا بأن الأفراد يستندون على الإدراك أوالفهم الشائع في اتخاذ قراراتهم في المواقف الاجتماعية المختلفة

6-2- الإحساس بالبناء الاجتماعي

يرى أصحاب التيار الاثنوميتودولوجي بأن أنشطة الأفراد وممارستهم هي التي تشكل الأبنية والتنظيمات والأنظمة الاجتماعية، وتعالج الاثنوميتودولوجيا الواقع الموضوعي للوقائع الاجتماعية لعملية تحقيق وأنجاز مستمرة لأنشطة الحياة اليومية.

يشير محمد الحوراني أن مهمة الاثنوميتودولوجي هي تحديد حس أفراد المجتمع بالبناء الاجتماعي، والكشف عن الكيفية التي نصنع بها حسا بعالمنا الاجتماعي وكيف نبنيه ونعمل على بنائه بشكل مستمر (الحوراني. 2007.ص.41).

6-3 معالجة الظواهر الاجتماعية كأنها غريبة على الباحث الاجتماعي وغير مألوفة بالنسبة له:

تذهب الاثنوميتودولوجيا إلى ضرورة نظرة الباحث إلى العالم الاجتماعي على أنه غريب "أنثروبولوجيا"، الموقف الذي يتضمن الاستفسار المستمر حول ما يتبدى له من مظاهر سلوكية تتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة وكأنه يجهلها تماما، حتى ولو كانت واضحة ومألوفة له..

7-منهج الدراسة :

يشكل المنهج الاثنوميتودولوجي اتجاها أو تيارا من التيارات السوسيولوجية المعاصرة تطورت عن طريق هارولد جار فينكل H. GARFINKEL وأرون سيكوريل A. CICOUREL وتنخرط فيما يسمى بالميكروسوسيوجيات، حيث يهتم هذا الاتجاه بالكيفية التي من خلالها يضفي الناس معاني قرارات ودلالات بعينها، على أوضاعهم وحياتهم الاجتماعية في المواقف المختلفة وكيف يؤولون ويفسرون خبرات حياتهم الاجتماعية اليومية (شلبي.2013. ص.17).

تهتم هذه النظرية بدراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى بعيدا عن ارتباطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع والتباين شأنها أن تمدنا بتفاصيل مهمة وتتسم بالعمق والثراء البحثي؛ وعلى دراسة الظاهرة الاجتماعية كما تحدث في سياقها الطبيعي بطرق غير إحصائية أو كمية، للوصول إلى فهم أعمق وأشمل للظاهرة، وتمثل هذه النظرية المنهج الاستقرائي للبحوث تركز على التفاعل الاجتماعي، وتعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المستقاة من المقابلات والملاحظة التي تجمع وتحلل بطريقة استقرائية بعيدا عن الافتراضات المسبقة، أو الأطر الجاهزة كما تعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرا مباشر للبيانات ؛ تستخدم الكلمات والصور وليس الأرقام (الاستبيان) تجمع البيانات من خلال هذه النظرية بالملاحظة المباشرة والمقابلة الحرة ومن خلال الطريقة التوثيقية للتفسير؛ كما لا تبدأ من فروض بحثية ولكن بسؤال بحثي كبير ويلتزم

الباحث الاثنوميتودولوجي بدخول للعمل الميداني بصفحة بيضاء، ودون أي تصور أوحكم مسبق لتلك الظاهرة، حتى لو كانت مألوفة ومفهومة بالنسبة له.

وتعد دراستنا من البحوث الاثنوميتودولوجيا، التي حاولنا فيها فهم الواقع الفعلي لتمثلات الفاعلين القانونيين نحو القانون الجنائي كما حدثت في إطار سياقها الطبيعي، واستنادا على مبادئ وسمات هذه النظرية التي تحقق أهداف هذه الدراسة؛ فلم نعتمد على فروض أو أحكام مسبقة للتقصي حول الظاهرة المدروسة، كما أننا لم نعتمد على تطبيق الاستبيان كأداة من أدوات دراستنا، وابتعدنا عن كل المعطيات والكمية ولغة الأرقام.

يعتمد التيار الاثنوميتودولوجي على المنهج التوثيقي كطريقة أو خطوة أساسية في البحث والدراسة، وهذا الأخير يتضمن معالجة المشاهدات الفردية المنفصلة على أنها وثيقة لنموذج ضمني أساسيا أي تصنيف البنود أو المفردات على أنها تنتمي إلى مجموعة أكبر، وهذا يعني تعليق الحكم على المشاهدات الفردية إلى أن يتم الحصول على مزيد من المعلومات (مشاهدات أخرى).

وتعبير آخر على الباحث أن يشتق نموذجا تصويريا من وثائق فردية وبذلك تفسر هذه الوثائق الفردية، بدورها في ضوء ما هو معروف عن هذا النموذج أو النمط أي أن النظرية الاثنوميتودولوجية لا تعتمد على المنهج الاستقرائي وإنما هي تعتبر اساس منهجي للبحث النوعي يستخدم مجموعة من الاجراءات، لوضع مجموعة من الاسس النظرية التي يتوكأ عليها لفهم وسبر اغوار ظاهرة محددة، والتزاما بالشروط العلمية النظرية الاثنوميتودولوجيا فقد اعتمدنا في دراستنا على الطريقة التوثيقية للتفسير كأساس منهجي للدراسة الميدانية.

8- أساليب وتقنيات الدراسة:

8-1 الأدوات الأساسية للدراسة:

كانت الانطلاقة الأولية قبل بداية سنة 2018 بالتوجه نحو المجلس القضائي (ولأية تبسة) أين تم الدخول بمساعدة الاصدقاء العاملين به والحضور للعديد من الجلسات والالتقاء بالعديد من الأفراد منهم المتقاضين والمسبوقين قضائيا ...

وبعد قيامنا بمتابعة كرونولوجية استغرقت سنتين تقريبا إلى غاية (2020/2/28) للأحداث والوقائع في المجالس القضائية من خلال الملاحظة الأولية؛ وكذا المحادثات مع الفاعلين القانونيين (محامون، شرطة، درك وطني...)في المجلس القضائي (حاول فيها الباحث عدم إقحام تمثلاته أو فرضها بأي حال من الأحوال حول موضوع الدراسة ولم نشرع في صياغة أسئلة المقابلة بناء على أحكام مسبقة بل انطلاقا من بيانات واقعية مستمدة من الدراسة الاستطلاعية) ومنه اتضح لنا أن فهم موضوع الدراسة-التمثلات الاجتماعية للفاعلين القانونيين للسياسة الجنائية (القانون

الجنائي)، لا يتم إلا من خلال فهم ما يحملونه من ذهنيات وتمثلات خاصة عن هذا الأخير تطبع ممارساتهم اليومية داخل وخارج المجالس القضائية.

وفي دراستنا هذه سنعرج على جزئية بالغة الأهمية والتي برأينا تحقق إشباع معرفي مهم في تناول الميكروسوسيولوجيا، وهي التركيز على سوسيولوجيا القانون الجنائي حسب تمثلات الفاعل القانوني في المجتمع الجزائري، فرغم ما يزخر به هذا المدخل من موضوعات خاصة من الناحية القانونية؛ إلا أننا لن نتبناه كإطار نظري أو منهجي، بل سنكتفي بالعمل الاستكشافي وسنتناول تمثلات قانون العقوبات الجزائري ، كموضوع وميدان وحيز، من خلال الوقوف على التمثلات والممارسات التي يحملها الفاعلين تجاه القانون الجنائي أو كما يطلق عليه في الجزائر بقانون العقوبات؛

بناء على ما سبق وبالعودة إلى الدراسات الجزائرية التي تناولت السياسة الجنائية عموما والقانون الجنائي خصوصا، وفي حدود علمنا فأننا نجد شحا ملحوظا من جهتين الأولى في تناوله سوسيولوجيا؛ فمعظم الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع قانونية بحتة، ومن جهة أخرى نجد أيضا نقصا ملحوظا في تناول البحوث الكيفية على حساب غزارة البحوث الكمية في الواقع الأكاديمي الجزائري، وهو ما قد يعطل سيرورة المعرفة السوسيولوجية حول الجانب الخفي في المجتمع ألا وهو "قانون العقوبات"

وهذا ما يدفعنا كباحثين إلى تقديم البحث الكيفي أو النوعي الذي يركز على البيانات الميدانية والمقابلات والملاحظة الاثنوغرافية، وغيرها من طرائق التي تمكننا من رصد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالواقع الاجتماعي المراد فهمه

المقابلة المعمقة:

لقد أشار أنتكسون وستروس سنة 1997 بذكاء إلى أننا نعيش في مجتمع المقابلة، مجتمع أصبح فيه إجراء المقابلة نشاطا أساسيا، فيبدو أن المقابلات أصبحت نشاطا حاسما يجعل الناس يدركون المراد من حياتهم وقد أبرز فوكو سنة 1975 أن المقابلة والمجتمع شيئان جوهريان تأسيسيان بالتبادل للدرجة التي تجعلنا نعلن أننا نعيش الآن في "مجتمع المقابلة" (جيامبرتو. 2014. ص. 625).

انطلاقا من هذا الطرح ركزنا في بحثنا الميداني على المقابلات المعمقة مع المشاركين، بهدف الحصول على معلومات وأفكار على علاقة مباشرة بالواقع المدروس، بغية الخروج برؤى جديدة تفيد البحث، الإحاطة والفهم لطبيعة القاعدة الجنائية حسب تمثلاتهم، وكذا ذهنية الفاعل القانوني؛ لغتهم؛ ثقافاتهم؛ وكذا ممارساتهم اليومية وفق منظور الفاعلين وتم الاعتماد على:

مقابلات موجهة للمتقاضين والمسبوقين قضائيا: قصد استقصاء أراءهم وتمثلاتهم حول السياسة الجنائية بصفة عامة والقانون الجنائي بصفة خاصة.

مقابلات موجهة لبعض الفاعلين في حقل العدالة: توخينا من خلالها الوقوف عند تمثلاتهم تجاه القانون الجنائي الجزائري باعتبار أنهم أحد أهم الفاعلين في هذه الأخيرة بالإضافة إلى أنهم ينتمون إلى مختلف الشرائح الاجتماعية.

فخلال المقابلات التي أجريناها، وبالتحديد عند تواجدنا مع أفراد عينة دراستنا استمعنا إلى العديد من الحوارات والأحاديث اليومية من المبحوثين خلال تفاعلاتهم اليومية؛ ولتكون دراستنا اصدق وأكثر موضوعية لم نكتفي لما نسمعه ونلاحظه خلال مرة واحدة، كنا دائما نكرر ملاحظاتنا، وقد حاولنا الاندماج مع عينة البحث دون أن نخبرهم أول مرة بأننا باحثين لكيلا يكون هناك أي سلوك مفتعلا أو مقنعا، قد يعيق نتائج هدفنا المنشود، فتصرفنا بشكل عادي وكنا دائما نحول تركيز ملاحظتنا بخصوص سلوكياتهم وممارساتهم.

كما كنا دائما نعلق الحكم على ما نراه من وقائع وممارسات يومية لعينة البحث خلال تفاعلاتهم اليومية كأحاديثهم اليومية العادية والمألوفة مثل تفكيرهم، تعليقهم على الاحداث، مواقفهم واندماجهم مع الواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، الإيماءات والإشارات التي تصدر منهم(برغم أننا نقر بنقص في خبرتنا كباحثين في فهم لغة الجسد)، وكلما كررنا قراءتنا وملاحظتنا للمعطيات التي نراها زاد احتمالنا لاكتشاف شيء جديد ومعلومات إضافية أكثر أهمية تمكننا من الوصول إلى حقائق موضوعية، تقربنا أكثر من فهم أدق واشمل للواقع الموضوعي في التمثل الاجتماعي للقانون الجنائي أو قانون العقوبات (في نظر المبحوثين) .

8-2- الأدوات الحرة لجمع البيانات: المقابلة الحرة؛ الملاحظة الحرة:

نقصد بتقنيات حرة، أي لا تخضع لتقنين منهجي أو تحليل مفهمي لفرضيات أو إطار نظري مسبق، وتمثلت في "المقابلة الحرة " والملاحظة الحرة "والسرية، وقد تم تسجيل المعلومات المستقاة من الملاحظات الميدانية الحرة والسرية ودمجها مع المقابلات الحرة وتحليلهم وتفسيرهم وفقا للمقاربة النظرية.

وتعرف بأنها مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب، في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة تصرفات وتفاعلات المبحوثين (بن مرسلي، 2005، ص.203).

لم يكن من السهل التوغل في مجتمع الدراسة ومعرفة خباياه وفهم ما يحمله من معاني ودلالات وتمثلات من أول وهلة، فالملاحظة هي عملية مراقبة أو مشاهدة للسلوك الظاهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها؛

خلال تواجدنا ضمن حقل الدراسة (المجلس القضائي) حاولنا تفعيل تقنية الملاحظة المباشرة في ميدان الدراسة منذ أول وهلة في عملية البحث من خلال الاحتكاك مع المبحوثين (المسبوقين قضائيا/ المحامين)، وببعض الفاعلين في حقل المنظومة القانونية (الدرك، الشرطة، إدارة السجون...) لمعرفة بعض الممارسات وردود الأفعال التي يمارسها اعضاء البحث وقد كانت لنا العديد من الملاحظات بخصوص تمثلات الجمهور اتجاه القانون الجنائي (التي كأن من بينها الانفعال استخدام لغة العنف والتمرد، الوشم، وأحيانا اللامبالاة وما إلى ذلك).

9-نتائج الدراسة:

9-1-تمثلات المحامي بين الخبرة المهنية والتجربة الشخصية للمتقاضي:

- تشديد الاجراءات الامنية لتحقيق الردع العام والخاص " لي غلط يسلك": لا شك أن تطور المجتمعات يقاس بمدى تطبيق القانون فيها وامتثال أفراد المجتمع لتلك القوانين التي تؤطرها وهو المعطى الذي نراه حاضرا بقوة في بلاد الغرب، بحيث يعد القانون هو الإطار التنظيمي الذي يحتكم له الجميع "غلط تتعاقب " والذي لا أحد فوقه مهما بلغت مكانته في هذا المجتمع.

وتحقيق الردع الخاص والعام لن يكون الا بضبط القوانين والحرص على الصرامة في تطبيقه بكل حذافيره لكل من سولت له نفسه تجاوز ومخالفة القانون من دون وجه حق، من أجل إعادة إعطاء بريق للدولة وهيبة لسلطة القانون والقضاء على كل صور العنف والجريمة التي تفشت بصورة ملفتة في المجتمع خاصة مع استصغار وتقزيم الفعل الجرمي والاستهانة به التي يلخصها البعض بقوله "تقدرت طيحت رويح "بحج واعذار واهية " الله غالب حضر الشيطأن"اوأنه غير واعي "وما يعرفش صلاحو" وغير من المبررات والحيل الماكرة التي يتفنن في ممارستها معتادي الاجرام في الحياة اليومية.

- **القانون وسياسة الترغيب والترهيب:** رغم كل المحاولات التي تبديها الدولة ظاهريا من أجل فرض احترام القانون في المجتمع بكل وسائل الترغيب والترهيب الممكنة إلا أنها لازلت قاصرة فالفرد يحترم القانون عندما يكون مراقبا فقط، فأن زالت المراقبة عاد إلى ممارساتها بعدم الالتزام بأي ضوابط وعلى سبيل المثال لا الحصر في الحياة اليومية الكثيرين لا يتوقفون في الإشارة الحمراء ولا يلتزمون بحزام الأمأن إلا إذا شاهدوا شرطي المرور، كما أن الغالبية لا تحترم دورها في الطابور في

أي مؤسسة وتتحأيل على القوأنين البسيطة، حتى وأن سلط عليهم سيف القانون فأنهم يبحثون عن وسيلة ما لتجاوزه عن طريق واسطة أورشوة، ادراكا منهم بأن ذلك سلوك مقبول

- القو انين بين المرونة والصرامة: "من أمن العقوبة أساء الأدب" من المقولات التي رددها المحامون خلال الدراسة الميدانية انطلاقا من تجاربه الاجتماعية وخبراتهم في الحياة اليومية في المؤسسات القانونية والتي يعتبرونها مقولة صادقة وتترجم قصص واقعية وأمثلة تجسدها هذه الكلمات بحذافيرها، حدثت ولا زلت تحدث أمام أعينهم، بمعنى أنه عندما لا تكون العقوبة مناسبة ورادعة تحل اللامبالاة والفوضى في المجتمع ويتصرف كل فرد على مزاجه فلا قانون يحاسبه ولا عقوبة تردعه.

لا شك أن الهدف من العقوبة هو تحقيق الردع والتخويف من سطوة القانون على مخالفه حتى لا يتكرر الفعل مرة أخرى (للحد من جرائم العود) لكن الواقع يثبت عكس ذلك الأحداث الدامية التي أصبحت كروتين يومي لبض الفاعلين، لذلك يشعر صاحب الحق (الضحية) أن حقه ضائع والمسؤول على ضياعه (المجرم) يشعر بالأمن وعدم الخوف لأنه أمن العقوبة " عادوا يلعبوا على المكشوف وعيني عينك لا خوف من ربي لا من القانون "، والسؤال هنا لماذا بأمن من العقوبة ولماذا لم يخف من مخالفته للقانون ولا يحترم قوانين الدولة؟

يصرح أحد المحامين أن السؤال الذي يطرح نفسه دائما بصفته رجل قانون أين هو دور القانون على أرض الواقع مع تنامي الظاهرة الإجرامية؟ وفي ذات سياق قد نجد من يتفاخرون ويعترفون بجرائمهم" من باب الرجلة الحبس للرجال" وهذا ما قد يضعف من هيبة القانون أو العقوبة فالمجرم قد يصبح يأمن العقوبة ولا يهابها، خاصة إذا كان هناك ترسانة قانونية ضخمة من ناحية الشكلية، لكنها يكون هناك تهاون من ناحية التطبيق وهذا ما اشار اليها ميرالد باسم " الدولة الرخوة "ويقصد بها الدولة التي تصدر القوأنين ولا تطبقها تطبعها في كتب لي تظل حبرا على ورق في رفوف المكاتب بلا جدوى في الحياة اليومية.

الخيار الأوجب الردع بالوسائل القانونية والقرارات الصادمة للامتثال للقانون: واقع معقد ولابد من قرارات صادمة وألا تكون بصورة انتقائية أو ارتجالية والتأسيس لفكرة تطبيق وفرض القانون في كافة المجالات وليس الاقتصار على جانب واحد ولكل الفئات لبرمجة الوعي الجمعي لفكرة الامتثال للقانون وتجاوز عقلية "الحقرة والقانون فوق الزوالي مسكين..."الشائعة في الواقع الاجتماعي.

3-9-تمثلات المتقاضين للقانون الجنائي (قانون العقوبات):

- **القانون وطابع السخرية من الو اقع اليومي:** والصعوبات التي نالت من صبرهم وامالهم، وبالتالي تظهر كل الأفكار السلبية والتشاؤمية تجاه كلمة قانون دلالات سلبية في لغة الحياة اليومية للمتقاضين؛ "وعلاه كأين قانون، تحير في بلادنا ترقد على قانون تنوض على اخر..."تمثلات وردود افعال متبأينة، لذلك يحاول كل شخص تبرير وجهة نظره غالبا ما تكون نابعة من الأحكام المسبقة والحس المشترك وغير ذلك.

- **تمثلات القانون بين اقامة العدل و أنفاذ القانون:** القانون بصفة عامة والقانون الجنائي بصفة خاصة هو الإطار الشامل الذي ينظم العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى، ولعل ابرز ما لاحظناها خلال دراستنا الميدانية مع عينة الدراسة وكذلك ما نشاهده من أحاديث يومية في واقعنا الاجتماعي الشغف للاستقرار في المجتمعات الغربية لأنها بلد يطبق فيها القانون على الجميع حيث يتساوى الجميع أمام القانون وتتلاشى تحت قبة العدالة كل الفوارق الاجتماعية والطبقية، لأن مؤسسات تطبيق القانون تقوم بعملها على أكمل وجه وتفضح كل تلاعب أوزيغ عن سلطة القانون لذلك تحظى باحترام وثقة الجميع، عكس البلدان العربية حسبت تمثلاتهم وبذلك يصرحون أن "القانون في افريقيا خرطي " وبالتالي " الجميع سواسية أمام القانون" هي مجرد شعارات رنانة فارغة من أي معنى فالواقع الاجتماعي، فهذا المواطن يرى كيف أن هذا القانون يطبق على فئة دون أخرى" الزوالي" وأن هناك فعلا من هم فوق القانون " أصحاب الشكارة " لأن القانون أو رجل القانون يده مغلولة حينما يتعلق الأمر بأصحاب المال والسلطة "حوت يأكل حوت وقليل الجهد يموت ".

وفي السياق ذاته هناك من المبحوثين من يعتقد أن احترام القانون والامتثال له نوع من أنواع الضعف والجبن التي تمس تكوين هويته الرجولية " جياحة، خوف" لأنه في الأخير "الحبس لرجال، ولي راجل راجل " حسب تمثلاتهم والذكي الحذق هومن يتحايل على القانون لأن الذكاء "الفياقة "بمفهوم المبحوث تقتضي مراوغته وتجاوزه ما أمكن وفي نفس الوقت تجنب الوقوع في سلطته وضوابطه حسب تصريحاته "العب لعبتك" هذه التمثلات كمعطى ترسخ في عقل ووعي المبحوث وممارساته اليومية.

وحسب تصريحاتهم فأن المفارقة لا تكمن في الخوف من القانون ولكن في ردة فعل المجتمع لأن الإنسان السوي الذي يتجنب الانغماس في الممارسات الجانحة والعنيفة قد يطلق عليه "وليد امو" ولن يسلم من السخرية والاستهزاء، وبالتالي فأنه ما كأن يعبر عن الحشمة والوقار والرجولة في الماضي صار يعبر عنه بالتخلف والرجعية والخوف، لأن الرجل "عندو النيف" ومقابل ذلك تخلق

ثورة مضادة للدولة ومؤسساتها بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة يلخص المبحوث شعارها في:" نبيع زطلة فالحومة وديما ضد الحكومة" وما يحتويه هذا الاخير من دلالات اللامبالاة العنف والتمرد على القيم والمعاأير الاجتماعي والقانونية.

- **جدلية النزاع بين العدالة الاجتماعية والعدالة القانونية:** لعل أبرز من تكلم عن العدالة الاجتماعية الفيلسوف الإيطالي روزميني بالإضافة إلى الفيلسوف الأمريكي جون رولز الذين أبدو قلقهما بشأن العدالة الاجتماعية ودعا إلى ضرورة تمتع الجميع بحقوق أساسية متساوية ضمن نظام اقتصادي قائم على المساواة، لكن من خلال المقابلات التي أجريناها مع عينة الدراسة تبين أن هناك قلب في موازين العدالة وفي معاييرها في المجتمع الجزائري، إذ أن العدالة مجرد شعارات تزيد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا وقهرا وتهميشا حسب تصريحاتهم، وغيرها من المصطلحات التي تتأرجح بها بين من يبرر بها سلوك الإجرامي وبين من ناقم عليها قائلا في ذلك" لو كان خيرات لبلاد تقسمت بتساوي والله ما نلقو الخارجين على القانون، الناس كرهت صحاح يعمرو في الشكاير والزوالي يتفرج ...كفاش الواحد ما يخرجش على القانون..".

والملاحظ من خلال تصريحات المبحوثين أن الشعور العام لا يرتبط بالفساد واللاعدالة الاجتماعية وتبديد المال العام أو الرشوة، بقدر ما هو نقمة على التفاوت الكبير في الفساد ويلخصها بعضهم بقوله" كأن خلونا هم يوكلو شوي وحنا شوي مأنخرجوش على القانون"

- **الدق على أوتار الفقر:** يغذي المبحوث واقعه بترسانة من الأعمال الدرامية التي تتراوح بين تأجيج مشاعر الفقراء "الزواولة" على سبيل الاستعطاف والتبرير لذاته، مع الانتقاد وعدم الرضا لشعور الظلم والفساد وانعدام العدالة، فلا يخلو أحاديثه عن معاناته وشعوره بالحرمان والتهميش في الواقع الاجتماعي لانعدام المساواة والعدالة الاجتماعية محملا الدولة مسؤولية ذلك لأنها الضامن والمنظم للحقوق، مستشهدين بالفقر كأحد أهم الأسباب التي دفعتهم إلى مخالفة القانون ودخول إلى عالم الإجرام السرقة والاعتداء على الأشخاص وتعاطي المخدرات " زوالي ديما مغبون".

فعندما تكون الثورة الشبابية معطلة ومقيدة هذا ما يعطى انطباعا عدوانيا لدى المواطن تجاه قوانين الدولة ومؤسساتها، ويضرب المبحوث المثال بالجامعة التي أصبحت رمزا للبؤس وصناعة جامعي بطال يرمز له حسب تصريحاته "بالمسكين قرا قرا وقعد " العجز عن توفير فرص العمل ومتطلبات الحياة وانسداد آفاق مستقبل واعد، تجعل من الشباب مشروع أزمات متداخلة معه كالظل، وتكون النتيجة استفحال الاكتئاب والإحباط في النفوس والاستسلام لسلطة الشارع والبحث عن حلول بديلة للخروج من هذا الواقع الغير مرغوب فيه وليس صعب عملية الاندماج في عالم التمرد على القوانين كالانغماس في تعاطي المخدرات للحصول على متعة التعالي على الدنيا

ومعاناتها قائلا في ذلك" لواحد مهم يعمر راسو ينسى هموا" رغم أنه يعلم أن تلك السموم موت نفسي قبل أن يكون بدني بالإضافة إلى اتخاذ تجارة المخدرات مشروعا ناجحا أو كما يطلق عليها "بالربح السريع"، أو التطلع إلى ما وراء الحدود بذلك تكون الهجرة هي المخرج الوحيد الذي سوف يخلصه من كل معاناته.

وكل هذا نابع من الاحساس بالاغتراب في المجتمع المحلي وعدم القدرة على التعايش مع القيم والمعايير الموجودة في المجتمع وزد على ذلك التصور المسبق حول الحياة الجميلة والممارسات الإيجابية كالعدل والمساواة في الخارج تجعل من الهجرة أحد الحلول المقترحة للهروب إلى المحيط الامن خاصة في ظل ما يعيشه ويلاحظه من التناقضات بين طموحه واشباع رغباته من جهة، والظروف وما تقتضيه من جهة أخرى تجعله يبحث عن ذاته في مجتمعات اخرى ، حيث أن صورة العدالة الاجتماعية والقانونية وصور النجاح الاجتماعي وما يشاهده من مظاهر يظهرها المهاجرين ووسائل الاعلام المرئية في عالم سحري زرع فيهم الرغبة والاصرار على الهجرة حتى في قوارب الموت تحت شعار "ياكلني الحوت في البحر وماتكنيش الدودة في القبر".

وبالتالي هناك من يعتقد بأن الهجرة خيار مغري وحتمي، حسب تمثلاته العيش في الخارج " بلد القانون والمساواة امام الجميع" لن يكون هناك قانون يطبق على فئة "الزواولة" ويتجاهل فئة أخرى "اصحاب الشكارة"، بالإضافة إلى أن العيش في الخارج يوفر فرص جيدة على المستوى العملي والاجتماعي، وهذه المعتقدات مبنية على ما يشاهدونه في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي والدردشة الالكترونية حيث يقول أحد المبحوثين " صحبي كأن عايش هنا يتلاطم من حبس لحبس مني حرق لأوروبا طلع عليه النهار قالي والله اكبر حبس فالعالم افريقيا غير اهرب منها ..."

9-4-استنتاج عام:

نستنتج من خلال النتائج المستقاة من الدراسة الميدانية أن هناك تصور سلبي نسبيا للقانون عند عينة الدراسة، ولا شك أنها نابعة من محض التجربة والاحتكاك أو التفاعل الاجتماعي بمجرد التحاقهم بالمحاكم والمجالس القضائية، فكما هو معلوم أن التمثلات الاجتماعية هي نتاج اجتماعي ينشأ من التفاعل بين الأفراد في إطار علاقات اجتماعية، أن عدم فعالية دور كل القانون ورجال القانون ومؤسسات القانون ينعكس سلبا على تصورات الأفراد للقانون وكذا عدم التكافؤ بين فرص القضاء وعدالة الاحكام القضائية يجعل من الأفراد يعززون تمثلاتهم السلبية نحو القانون كأداة للردع وتحقيق الامن والاستقرار والعدل بين الافراد في المجتمع.

إذ يتحول القانون من معناه ونعته بالسلبي بين الحاكم والمحكوم وبين العدل والظلم...الخ تمثلا ذا بعدا فلسفيا واجتماعيا يحتاج من واضعه اعترافا أنطولوجيا بكاريزميته وهيبته ومن متلقيه اعترافا بقداسته.

وبذلك فأن القانون والعدالة من وجهة نظر جل الذين حاورتهم من ذوي السوابق العدلية: " قانون الهاتف" "القانون فوق الفقير/الزوالي" ، " قانون المعريفة/ لكتاف" لذلك " المجرم المحترف والذكي هوالذي يعرف كيف يتحأيل على القانون ورجال القانون" فيتوسل رحمته وتطبيق روح القانون باحثا عن أعذار لتبرئة نفسه من محضر الاتهام، وكثيرا ما توجه أصابع الاتهام إلى محاضر الشرطة وخضوعه للتعذيب في التحقيقات الأولية التي تتخذ من الضبطية القضائية "يا يبلوك يا يبرؤوك" بتعبير المبحوث، وعندما تنتهي فترة العقوبة قد تصبح العلاقة أكثر نزاع والنقاش يدور حول ألم الحكم والعقوبة السالبة للحرية وغالبا مأيقال:"العدالة ظلمتني والدولة كلاتلي حقي، رحت غلاط، زوالي حقروني.." وأحيأنا يكون الإحساس بالموت أهون من تنفيذه زمن العقوبة الذي تعطلت فيه عقارب الساعة فيرى الساعة شهرا والشهر دهرا من زاوية نظرهم.

كما أن الخلل يكمن في تطبيق القانون بشكل عادل وفقا لتمثلات المتقاضين إذ يجد الفرد نفسه مخيرا بين "الاجرام أو الهجرة غير الشرعية "الحرقة"، وغالبا ما يوجه إصبع الاتهام إلى الدولة بممارستها إلى سياسة التهميش والاقصاء الاجتماعي بصفة عامة، وإلى رجال القانون كفاعلين في حقل العدالة بصفة خاصة.

كما اوضحت نتائج الدراسة سلطة الثقافة المجتمعية ثقافة الشارع على تمثلاتهم، هيمنة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية على افكاره وأنتجت خطاب اليأس والقهر والضعف والكراهية اذ مجمل خطاباتهم اليومية تؤكد على فقدان الثقة في الدولة والقانون ودوره في تنظيم المجتمع وفقد فاعليتها في عملية الضبط الاجتماعي، فشل ويأس وقنوط، ذلك يعود إلى سياسة "المعريفة والبنعميس والرشوة..."وغيرها من المعتقدات الراسخة التي ادت إلى الكثير من الاشكالات، وبالتالي فأن البحث عن "المعريفة ولكتاف" لها رمزية في تمثلات المبحوثين خاصة في مؤسسات الدولة وهذه الرمزية اسست لها معأني اجتماعية صاغ بها المتقاضون عالمهم اليومي وتتضمن عدة مضامين منها(الشعور بالقوة والراحة، التخلص من الخوف من الدولة ومؤسساتها والقانون بصفة خاصة، كسب مكأنة اجتماعية لائقة فالكل يهابك ويخافك وتحترمك...).

5-9-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء مسلمات المقاربة الاثنوميتودولوجية:

تعد الدراسة الميدأنية المحك الفعلي للاجابة على سؤال الأنطلاق، وبعد الأنتهاء من جمع وعرض البيأنات الموجهة لذلك فأنه من الضروري مناقشة نتائج الدراسة ومن خلال دراستنا الميدأنية اتضح لنا:

- تمثل القانون لدى الفاعلين والمتقاضين تعبر عنه مجموعة من المعتقدات والخبرات السابقة والفهم الشائع المشترك بينهم والمترسخ في أذهانهم مما يعني أن الفاعل القانوني والمتقاضي لهم القدرة على بناء التمثل بناء على تجربتهم مع القانون.

- تظهر نتائج الدراسة طابع التهكم والسخرية والتعبير عن السخط وعدم الرضا لدى المسبوقين قضائيا من بينها: "واش من قانون عندنا، قانون الغاب يحقر وغير الزوالي كلش معريفة ورشوة.."

-بالإضافة إلى تكرار لغة الانحراف ولغة التمرد على السلطة القانونية: " نبيع الزطلة فالحومة ديما ضد الحكومة"

-بالإضافة إلى لغة الاحباط واليأس: ويوظفها المتقاضين لتأسف على حالهم وغالبا ما تتخللها "الحرقة" الهجرة "كرهنا من بلاد الهم، كلش معارف ورشوة، مطفرة غير فزوالي ..."

-انعكاس البيئة المرتبطة بالمعنى حسب المقاربة الاثنوميتودولوجية، ويظهر ذلك بالاعتماد على الامثال الشعبية وبعض المأثورات "الحبس لرجال" "حوت يأكل حوت وقليل الجهد يموت"

-كما اوضحت نتائج الدراسة سلطة الثقافة المجتمعية ثقافة الشارع على تمثلاتهم، هيمنة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية على افكاره وأنتجت خطاب اليأس والقهر والضعف والكراهية اذ مجمل خطاباتهم اليومية تؤكد على فقدان الثقة في الدولة والقانون ودوره في تنظيم المجتمع وفقد فاعليتها في عملية الضبط الاجتماعي، فشل ويأس وقنوط، ذلك يعود إلى سياسة "المعريفة والبنعميس والرشوة..."وغيرها من المعتقدات الراسخة التي ادت إلى الكثير من الإشكالات.

-خاتمة:

لقد أسفرت الدراسة على أن التمثلات الاجتماعية للقانون الجنائي(قانون العقوبات الجزائري) مرهون بأطر وتمثلات معرفية مسبقة؛ والتي قد تكون تارة نابعة من التجارب السابقة، وتارة من الحس المشترك والفهم الشائع وما إلى ذلك أوقد تكون مزيج من الكل، فهناك مجموعة من القيم المستقرة في ذهنية الفاعل القانوني تؤثر في علاقته بمؤسسات الدولة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة القضائية وغيرها ويكون ذلك حسب اختلاف الحالة السوسيو-مهنية والبيئة الطبيعية والثقافية؛ وكذلك تراكم التجارب الشخصية بالإضافة إلى تأثير المعتقدات الدينية والثقافية على تكوين الحس القانوني.

وعليه تتمحور تمثلات المسبوقين قضائيا للقانون على عنصرين مهمين الأول يتمثل في المساواة أمام تطبيق القانون والثاني إلى المساواة في الحقوق وفرص العمل، وهذين العنصرين يعبران عن هاجس قانوني واقتصادي واجتماعي، ويعكسان الحالة السوسيواقتصادية للمبحوثين، فالأول والمتمثل في " المساواة في تطبيق القانون" يعبر عن الخلل الذي يضرب المنظومة القانونية والثاني يعبر عن انعدام تكافؤ الفرص في الحصول على العمل والتي عادة ما تكون بطرق ملتوية قانونيا كالمحسوبية والواسطة والرشوة، وهذا ما يولد شعور الفرد ب التهميش و"الحقرة"، وبذلك يرى أن القانون في المجتمع الجزائري مقسم إلى طبقتين الطبقة المسيطرة والحاكمة أبناء القيادات كما يطلق عليه المبحوثين"روس لكبيرة" أصحاب الرأس المال الاجتماعي العالي وذوي المكأنة الاجتماعية المرموقة، الذين يتمتعون بكافة الصلاحيات والامتيازات" المعارف والكتاف" ذوي النفوذ الكبيرة التي تسمح لهم بالعيش بكل الوسائل المشروعة والغير مشروعة.

يمكننا القول بأننا نرى في دراستنا المتواضعة أن للمقاربة الاثنوميتودولوجية القدر العلمي الكافي لتفسير التمثلات للاجتماعية للفاعلين القانونيين نحو القانون الجنائي (قانون العقوبات) لأنها الأكثر اقترابا من الواقع الاجتماعي الفعلي والموضوعي لهذه الأخيرة، وبعيدا عن التصنع ولغة الأرقام.

وبالتالي من المهم التخلص من فلسفة التنظير إلى التركيز على الدراسات الميدانية التي تحقق الاقتراب من المبحوثين وممارسة بحث اجتماعي يقوم على مبدأ الإصغاء إلى الفاعلين وتجاوز صعوبة وجود طابوهات من الصعب التطرق إليها ودراستها والتي تطلب من الباحث جرأة معرفية واجتماعية، ومن هيمنة الدراسات الكمية إلى تعبيد الطريق للدراسات الكيفية المنفتحة على الميدان القادرة على الاحتكاك المباشر بالظاهرة الاجتماعية والولوج بشكل أعمق في فهم وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعي، وفي السياق نفسه يمكن الرجوع إلى القاعدة الابستومولوجية الداعية إلى أن كل تصوير للواقع لا يمكن إلا تصويرا جزئيا، بمعنى أن الواقع أوسع من شبكة المعطيات التي نراها وجهة وأساسية.

وفي الختام يمكن القول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة متواضعة منا لإلقاء الضوء على احد المواضيع الشائكة والتي باتت موضوع الساعة كيف لا والمجتمع الجزائري يشاهد ارتفاع مخيف للظواهر الاجتماعية المرفوضة شرعا وأخلاقا وقانونا، وتبقى نتائج دراستنا نسبية وقابلة للمزيد من البحث والدراسة والإثراء، ونأمل أن تكون هناك مزيد من الأبحاث العلمية باستخدام مقاربات نظرية متجددة حتى يتسنى تشخيصها من جوانب مختلفة وفهمها بأكثر عمق وإدراك

المعاني الحقيقية لكل نشاط أو سلوك أوممارسة ثقافية واجتماعية ومنه تعزيز النتائج والاستفادة منها في المجالين العملي والعلمي.

- قائمة المراجع:

- إبراهيم أكرم نشأت. (2009). علم اجتماع القانوني. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الثعالبي عصام طوالبي. (2016). مدخل عام إلى تاريخ القانون النظم القانونية القديمة. الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر.
- الحسان إحسان محمد. (2015). النظريات الاجتماعية المتقدمة. ط3. عمان. دار وائل للنشر.
- الحوراني محمد عبد الكريم. (2007). التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع. د ط. عمان. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- جمال مصطفى محمد والجمال عبد الحميد محمد. (1988). النظرية العامة للقانون. بيروت. دار الجامعة.
- جيامبرتوجوبو. (2014). اجراء البحث الاثنوغرافي. ط1. القاهرة. المركز القومي للترجمة.
- شاهين زينب. (1987). الاثنوميتودولوجيا رؤية جديدة لدراسة المجتمع. مركز التنمية البشرية والمعلومات لطباعة والنشر.
- شلبي عبد الله. (2013). مهارات التعامل مع المشكلات الاجتماعية إلى المعاصرات. رؤية سوسيولوجية. السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
- عبد الحميد امال والسمري عدلي والجوهري محمد. (2010). علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي. عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- قريشي عبد الكريم وبوعيشة امال. (2010). التصورات الاجتماعية للشخص الارهابي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة ورقلة-الجزائر. العدد الاول ديسمبر2010
- كريب أيان. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. الكويت: عالم المعرفة.
- لطفي طلعت ابراهيم والزيات كمال عبد الحميد (1999).. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع القاهرة: دار غريب.
- مارشال جوردون. (2007). موسوعة علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري. مصر. المشروع القومي للترجمة.
- محمد علي محمد. (1987). تاريخ علم الاجتماع. مصر. دار المعرفة الجامعية.
- محمدي فريدة. (1998). المدخل للعلوم القانونية. الجزائر. المؤسسة العامة للفنون.
- مكلفين وروبرت وريتشارد وغروس. (2002). مدخل إلى علم النفس الاجتماعي. عمان. دار وائل للنشر.

- pascale Moliner. (2001). Dynamique des représentations. Paris. Première Edition. Presses universitaires de France

- Bernard dentier. (2007). Textes de méthodologie en sciences en socials paul-emile-boulet de l uiversite du quebec a chicoutimi